

محضر لجنة الأمن والدفاع
جلسة عدد 10

• تاريخ الاجتماع الاثنين 8 جويلية 2019

• جدول الأعمال:

الاستماع الى السيد المدير العام للديوانة حول الاصلاحات في سلك الديوانة ومدى التقدم في انجاز البرامج الموضوعة في مجال مقاومة الفساد.

• الحضور:

❖ الحاضرون: 09

❖ المتغيبون : 00

❖ المعتذرون: 11

رفع الجلسة: 13 بعد الزوال

افتتاح الجلسة: 10 و30 دقيقة

عقدت لجنة الأمن والدفاع جلسة يوم الاثنين 8 جويلية 2019 خصصتها للاستماع إلى السيد المدير العام

للدیوانة حول الاصلاحات في سلك الديوانة، ومدى التقدم في انجاز البرامج الموضوعة في مجال مقاومة الفساد.

في مستهل الجلسة، قام السيد رئيس وحدة الاتصال بتقديم عرض شامل حول الإدارة العامة للديوانة

والنصوص القانونية المنظمة لها ويوضح المواد البشرية والبنية التحتية.

وأشار في هذا الخصوص أن نسبة التأخير بالإدارة العامة للديوانة تتجاوز الـ50%، حيث تمثل هيئة الضباط

حوالي 3.662 من مجموع 7.210 عوناً. أما بالنسبة للبنية التحتية فأوضح أن الإدارة تسعى حالياً إلى تهيئة بعض

مقرات المصالح الديوانية الحدودية، على غرار كل من المعبرين الحدوديين بقلعة سنان وساقية سيدي يوسف بقيمة

جمالية تناهز الخمسة مليون دينار، و تهيئة كل من المعابر الحدودية بغار الدماء، ملولة وببوش من ولاية جندوبة

بقيمة جمالية تناهز التسعة مليون دينار.

وأثناء العرض، تطرق السيد العميد إلى الدور الهام الذي تلعبه الإدارة العامة للديوانة في دعم الاقتصاد

المحلي، من حيث جلب الاستثمار وحماية المنتج المحلي، ومقاومة التهريب في المنافذ البرية والبحرية والجوية، والسهر

على حماية البلاد من خلال التصدي لعمليات تهريب ونقل الأفضال الممنوعة والضارة كالأسلحة والمخدرات. إضافة

إلى مراقبة عبور السلع والأفراد.

وعلاوة على ذلك، تضطلع الإدارة العامة المذكورة بأدوار هامة أخرى تتمثل في :

- ◀ مقاومة التهريب والتجارة الموازية والجريمة المنظمة والإرهاب
 - ◀ المساهمة في حراسة وأمن الحدود الوطنية
 - ◀ حماية المستهلك من البضائع التي لا تستجيب للمواصفات الفنية والصحية
 - ◀ مراقبة حركة الأموال وجولان البضائع والأشخاص بمختلف النقاط الحدودية وبكامل التراب الديواني
- ومرجع النظر البحري
- ◀ حماية الثروة الحيوانية والنباتية
 - ◀ التصدي للبضائع المقلدة وحماية الملكية الفكرية والآثار والتحف الفنية.

ونتيجة للمجهود الذي يبذله كل أعوان الادارة العامة للديوانة أفاد السيد رئيس وحدة الاتصال أن الادارة حققت نتائج باهرة خلال سنتي 2018 - 2019 حيث بلغت المقايض المستخلصة لسنة 2018، قيمة 7.891,3 مليون دينار أي بنسبة نموّ تقدّر بحوالي 27% بالمقارنة مع المقايض المستخلصة سنة 2017، كما يتواصل النسق التصاعدي لتطور المقايض المستخلصة خلال السداسي الأول من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018، حيث فاقت قيمة المقايض المستخلصة 3700 مليون دينار بنسبة نمو تناهز 8%.

وبهذه المناسبة تم تقديم عينة من العمليات النوعية المنجزة في مجال مكافحة التهريب المتمثلة في حجز الأسلحة النارية (27 سلاح ناري) و الحبوب و المواد المخدرة (حجز 1429 حبة "سويتاكس") إضافة إلى حجز 69.61 كلف ذهب.

إضافة الى ذلك تطرّق إلى ما قامت به مصالح الحرس الديواني عندما تمكّنت من إحباط عمليات تهريب وحجز كميات هامة من البضائع المهربة بقيمة جمالية فاقت 5.6 مليون دينار وذلك خلال 551 دورية مراقبة وجولان على كامل التراب الوطني.

وأضاف أنه يهدف مقاومة آفة التهريب، عملت الادارة على رسم الخطوط العريضة للمخطط الاستراتيجي لتعصير الديوانة 2019-2023 والمتمثلة في المساهمة في تدعيم سلامة الوطن وحماية المواطن والمحيط، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتأمين التحصيل العادل والناجع للإيرادات إضافة الى تدعيم مكانة الديوانة التونسية على المستوى الداخلي والخارجي.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية شرعت الوزارات في وضع وإعداد 16 برنامجا استراتيجيا تتعلق بـ :

- ◀ تطوير إجراءات تسريح البضائع
- ◀ تشريك المتعاملين الاقتصاديين بطريقة فعالة
- ◀ تدعيم الشراكة على المستوى الدولي
- ◀ تحسين الرقابة الديوانية
- ◀ تطوير منظومة الاستعلامات والأبحاث
- ◀ تطوير إجراءات استخلاص الاداءات والديون
- ◀ تطوير الأداء وترشيد التصرف العملياتي
- ◀ تحسين البنية التحتية الإعلامية

◀ تطوير منظومة التصرف في المخاطر

◀ تركيز الرقابة اللاحقة

◀ تغيير ثقافة المؤسسة من أجل تنمية التعاون والتجديد

◀ تطوير الكفاءات صلب المؤسسة

وفي نفس الاتجاه أحدثت الادارة تطبيقه إعلامية خاصة بالنزاعات الديوانية، تهدف الى تكوين قاعدة بيانات تسمح بتحليل المعطيات وخاصة تلك المتعلقة بتحليل تيارات الغش وأساليبه مما سيساهم في إحكام برامج مقاومة الغش واستشراف المخاطر. كما تم وضع نظام معلوماتي جديد، إضافة الى رقمنة جميع إجراءات التوريد والتصدير والعمل على تكريس منظومة المتعامل الاقتصادي المعتمد، التي تعتبر من أهم الآليات التي تدعمها المنظمات الدولية ولا سيما المنظمة العالمية للديوانة والمنظمة العالمية للتجارة لإرساء شراكة بين إدارة الديوانة والمؤسسات المنضبطة، وذلك بهدف الرفع من قدرتها التنافسية وتأمين السلسلة اللوجستية والعمل على بناء الثقة مع هذه الشركات المصدرة وتسهيل عملها.

وأثناء النقاش، ثمن النواب العمل الجبار الذي تقوم به الديوانة التونسية لحماية الحدود والاقتصاد والأمن والصحة العامة وذلك من خلال وجود صدى ايجابي وعلامات تحسن حسب تعليقات العائلات التونسية المقيمة بالخارج. لكن في المقابل أعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من استفحال ظاهرة تهريب البضائع والأسلحة والمواد مخدرة. وتساءل عدد من النواب عن وجود رؤيا واستراتيجية أو دراسة واضحة لمجابهة هذه الظاهرة ولتطوير الادارة العامة للديوانة وتفادي عديد النقائص والاخلالات.

ومن جهة أخرى، استفسر النواب عن مواطن الضعف الموجودة بالإدارة العامة للديوانة إن كانت بالأساس مطروحة على المستوى التشريعي أو على مستوى وسائل العمل المتاحة أو على مستوى الموارد البشرية وطالبوا في هذا الصدد، بدعم العنصر البشري من حيث التكوين والتدرج في السلم الوظيفي وتحسين ظروف العمل والإقامة وفتح باب الانتداب.

كما تطرّق بعض النواب الى مسألة الهبات، والبطء والتعقيد الموجود في الاجراءات الديوانية، ودعوا الى اضعاف المزيد من المرونة في هذا الخصوص، خاصة اذا ما تعلق الأمر بالهبات الموجهة الى الهياكل العمومية التي تسعى الى تحقيق مصلحة عامة.

و في الأثناء، تساءل أحد النواب عن تقييم مشروع جزر النزاهة، الذي يهدف الى تحسين منسوب ثقة المواطن في المؤسسة الديوانية. واستفسر عن مصير كميات الذهب والفضة والمعادن النفيسة المحجوزة من قبل مصالح الديوانة ، وعن كيفية التفويت في السيارات المحجوزة وعن دليل الاجراءات المعتمد في الحجز.

و في إجابته ، أكد مدير عام الديوانة حصول ثورة ثقافية في الديوانة التي أصبحت تتعامل مع الفساد بكل تجرد وتلقائية حيث قامت الادارة العامة للديوانة بعدد الاصلاحات على مستوى التشريع مثل المصادقة على اتفاق تسهيل التجارة مع المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجمهورية التونسية لاتفاقية كيوطو المعدلة حول تبسيط وموائمة الأنظمة الديوانية، إضافة إلى الاصلاحات المتعلقة بالاجراءات وأهمها اعتماد المعايير الدولية.

وبين أن التطور في النتائج المسجلة في مجال مكافحة التهريب و التجارة الموازية يعود بالأساس للمجهودات المبذولة في مجال تطوير و تعصير وسائل وطرق العمل لاسيما من خلال احكام الانتشار الميداني و دعم التنسيق بين مختلف وحدات الحراسة و التفتيشات الديوانية و التنسيق بين مختلف الفصائل داخل الوحدات وكذلك تبعا لتطوير وتدعيم الجانب الاستعلامي.

وفي تفاعله مع مختلف التساؤلات قام المدير العام للديوانة بتقديم عرض يشتمل إجابة على معظم النقاط التي تمت تداولها.

وخلال تدخله أقر السيد المدير العام أن هناك إشكال في مفهوم التهريب الذي عادة ما يؤخذ على أنه تجارة موازية في حين أن التهريب في الواقع هو كل توريد عبر المعابر غير الرسمية للدولة.

وأكد أن الادارة العامة للديوانة ممثلة صلب اللجنة التي تقوم بدراسة جرائم التهريب على مستوى رئاسة الحكومة وذلك في متابعة لدراسة تيارات التهريب بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة على المستوى الوطني والجهوي. ومن خلال هذه الدراسة، تبين للإدارة أنه من الضروري الترفيع في عدد أعوان الديوانة باعتبارها تشكلوا نقصا فادحا خاصة في الأعوان الميدانيين نظرا لعدم وجود أي انتداب منذ سنة 2014. إضافة الى إن تصحيح المسار المهني للأعوان أحدث فراغ على مستوى الميدان في مقاومة التهريب حيث أن نسبة كبيرة من الأعوان الميدانيين تقلدوا مناصب عليا.

واستجابة لطموحات الادارة ومنظورها والارتقاء بأداء المؤسسة ونتائجها ،قدم السيد المدير العام للديوانة لمحة عن تعصير برنامج الديوانة حيث شرعت الادارة العامة حسب تقديمه، في اعداد مخطط استراتيجي للتعصير للفترة الممتدة بين سنتي 2019-2023 واختارت الادارة "الرؤية الاستراتيجية من أجل ديوانة عصرية وفعالة ومنفتحة

على محيطها" وذلك اعتمادا على ثلاثة اسس تتمثل في المساهمة في تحسين التنافسية الاقتصادية للبلاد والمساهمة في تدعيم أمن البلاد وحماية المواطن والبيئة ، إضافة الى تحقيق جباية ديوانية منصفة وشفافة.

وللحد من الفساد ارتأت الادارة رقمنة جميع اجراءات التوريد والتصدير بهدف مساندة المؤسسات المصدرة وتوفير أفضل الظروف لنشاطها، لذلك تم تطوير تطبيقة معلوماتية تمكّن المتعامل من الحصول على "تأشيرة التصدير" بصفة آلية ليتسنى له الحصول على الخدمات المرتبطة بها في أفضل الآجال.

كما تم الاستغناء كليا عن الطابع المادي لسند الالتزام مضمون الدفع والاعتماد على الوثيقة الالكترونية لخلاص المعاليم والأداءات عند التوريد.

وتقوم الادارة العامة للديوانة بالتعاون مع كل من شركة شبكة تونس للتجارة والجمعية المهنية للبنوك بتطوير منظومة الدفع الالكتروني للمعاليم والأداءات المستوجبة عند التوريد والتصدير والتي تشكل جزءا رئيسيا من البرنامج الوطني لتبسيط وتألية الاجراءات الادارية ، مما من شأنه إضفاء المزيد من الانسيابية على عمليات التجارة الخارجية.

ولنفس الغرض، تم وضع نظام معلوماتي جديد نظرا لتقادم المنظومة الاعلامية للديوانة "سند" التي أصبحت غير مواكبة للتكنولوجيا الحديثة ولحاجيات العمل الديواني ومتطلبات المتعاملين.

هذا و أفاد المدير العام للديوانة بأنه تم الشروع في إصلاح المنظومة التشريعية والترتيبية لبعض القطاعات على غرار قطاع الوساطة لدى الديوانة وقطاع توريد وفرز الملابس المستعملة الذي يمثل اشكالا كبيرا. وتعمل لجنة على مستوى رئاسة الحكومة على مراجعة الإطار القانوني الحالي لهذا النشاط لتجاوز الاشكاليات التطبيقية الحالية وتأثيرها السلبي على خزينة الدولة.

و في إطار التوجه مؤخرا نحو تسهيل عمليات التسريح ، تم بمقتضى الفصل 77 من قانون المالية لسنة 2019 التنصيص على وضع الامضاء المجاور لمستغل مخزن ومساحة التسريح الديواني على التصريح المفصلّ بالبضائع المودعة بها. وذلك في إطار إحكام مراقبة التصاريح الديوانية المكتتبة بخصوص البضائع المودعة بمخازن ومساحات التسريح الديواني.

كما تم الاتفاق مع وكلاء العبور ومستغلي مخازن ومساحات التسريح الديواني على إعادة النظر في كراس الشروط المنظم للاستغلال المخازن والمساحات المذكورة وذلك في اتجاه اعتماد المراقبة بواسطة الكاميرا و اقتناء اجهزة مراقبة عن طريق منظومة GPS/ GPRS إضافة الى تطوير منظومة "سند".

وبخصوص المرور من المراقبة المسبقة الى المراقبة اللاحقة ، تم الاستعانة بخبير في اطار برنامج FIRST مع الوكالة الامريكية للتعاون للشروع في ضبط عناصر مرجعية لإعداد استراتيجية إدارة الديوانة بخصوص المراقبة اللاحقة ووضع منوال في الغرض. و في اطار برنامج تدعيم الحكومة الديمقراطية و المساءلة العمومية في القطاع العمومي، تم بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي و الوكالة الكورية للتعاون الدولي ارساء مشروع "جزر النزاهة" في قطاع الديوانة شمل ثلاث هياكل نموذجية: المكتب الحدودي للديوانة بحلق الوادي الشمالي و المكتب الحدودي للديوانة برأس جدير و ادارة النظم الديوانية وتم اعتبار هذه الهياكل بمثابة قاطرات للنزاهة على المستوى القطاعي والترابي.

ويهدف تقريب الادارة من المواطن والمتعاملين وتعزيز التواصل مع المحيط الخارجي تم اطلاق موقع الواب التفاعلي الجديد للديوانة لتدعيم مبادئ النزاهة والشفافية وسهولة النفاذ الى المعلومة، إضافة الى إمكانية اتمام الاجراءات والاسترشاد عن بعد والحصول على الخدمات بصفة حينية. ومن بين هذه الخدمات:

- "رخصتي": تمنح للمسافر إمكانية إدراج المعطيات الخاصة برخصة جولان السيارة.
- "أمتعتي": تمكّن من التصريح بالأغراض الشخصية الموردة بصفة مسبقة.
- "وضعتي": تمكّن المسافر من الاطلاع على وضعية سيارته بالمنظومة الإعلامية
- الأداء على العربات": تمكّن من الاطلاع على مبلغ الأداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة على السيارات.
- "التعريف المندمجة على الخط": تمكّن هذه الخدمة خاصة الموردين والمصدرين والمستثمرين من التعرف على الأداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة على البضائع سواء في إطار القانون العام أو في إطار النظم التفاضلية، بما في ذلك إجراءات التجارة الخارجية والتراتب الخاصة بالمنطقة عند التوريد والتصدير.
- إحداهن تطبيقات المسافر الذكي Smart Traveller.

وفي إجابته حول مختلف الاشكاليات المتعلقة بالموارد البشرية أفاد المدير العام للديوانة بأن الادارة شرعت منذ 2018 في برنامج تعصير التصرف في الموارد البشرية حسب الكفاءات والأداء بما يتناسب مع المعايير الدولية والذي يهدف هذا البرنامج الى :

- الاعتماد على طرق وآليات عملية في التعيينات وإسناد الخطط داخل الادارة بما يضمن الشفافية ويساعد على توظيف الكفاءات بمراكز العمل.
- تطوير الكفاءات حسب متطلبات العمل.

- تعصير آليات التصرف في الموارد البشرية وإرساء نظام التصرف التوقعي الذي من شأنه ضمان التوازن بين متطلبات العمل المستقبلية وكيفية توظيف الكفاءات.
- تحسين الأداء الفردي والجماعي.
- التقييم الموضوعي للكفاءات حسب الأداء وتعزيز الحوكمة داخل الادارة.
- كما تعمل الادارة على مراجعة النصوص القانونية بما يتلاءم مع تحديث هذا البرنامج لتشمل النظام الأساسي العام والخاص والتكوين والخطط الوظيفية والقيادية. إضافة الى مراجعة النصوص المتعلقة بالتأجير والتحفيز لأعوان الديوانة اعتمادا على نظام تأجير يُبنى على الأداء تم التحفيز عبر مؤشرات أداء قابلة للقياس.
- ولنفس الغاية، أطلقت الادارة العامة للديوانة جملة من الاصلاحات في مجال التكوين تهدف الى تحسين المعارف والمهارات لكافة أعوان الديوانة بما يساهم في تحسين المردود وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة.
- وتفاعلا مع ما طرحه أحد الأعضاء، بيّن السيد المدير العام أن كميات الذهب المحجوزة تودع بالبنك المركزي على ذمة الإدارة العامة للديوانة التي تعمل على توفير جميع الكميات التي يستحقها السوق الداخلي.
- وفي إجابته حول الاستفسار المتعلق ببرنامج جزر النزاهة الذي تمّ إعداده بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وبمساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيّن السيد المدير العام أنهمم تحقيق العديد من النتائج منها:
- تزويد المكتب الحدودي للديوانة بحلق الوادي الشمالي ب40 كاميرا مراقبة محمولة / وعدد 2 محطة خزن / وعدد 25 قارئ رموز QR code Lecteur.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الضباط وضباط الصف حول استعمال الكاميرات المحمولة.
- تنظيم حملات تحسيسية في مواسم العودة لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج.
- إفراد حاملي الأدبّاش العاملين بالمواني بزي موحد ومميز (ميناء حلق الوادي).
- حمل شارات التعريف من قبل كافة ضباط وأعوان الديوانة (ميناء حلق الوادي).
- دعم المكتب الحدودي للديوانة براس الجدير بوسائل مادية (أجهزة إعلامية) كما تمّ تهيئة فضاءات العبور والفصل بين العمليات التجارية وفضاءات تفتيش المسافرين، مما ساهم في تحسين سيولة حركة المسافرين وتقليص مدة المكوث.

وحول التصرف في المحجوز أفاد المدير العام للديوانة أن الادارة العامة تتولى تنفيذ اسراتيجية التصرف في المحجوز التي تهدف بالأساس الى دعم موارد خزينة الدولة وحسن التصرف في المحجوز لتجنب اتلاف البضائع أو تدني قيمتها بمرور الزمن. وقد تم خلال سنة 2018 إنجاز 979 عملية بيع بالمزاد العلني مكنت من تدعيم موارد خزينة الدولة بمبلغ 104.9 مليون دينار، وبالتالي تسجيل نسبة تطوّر تبلغ 310% مقارنة بسنة 2017.

وفي نفس الإطار، تولّت الادارة العامة للديوانة خلال سنة 2018 إنجاز 878 إحالة لبضائع مختلفة من سيارات وشاحنات ولوازم مكتبية وأجهزة مختلفة لفائدة عديد الوزارات والهيكل الادارية التابعة لها.

كما استفاد الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي من عديد الاحالات لفائدة العائلات المعوزة وفق برنامج شراكة بكامل تراب الجمهورية وكذلك تم دعم مجهود لجنة جرحى وشهداء المؤسسات العسكرية والأمنية والمقاومين بالمستلزمات والتجهيزات . وأكد أنه بالنسبة لجميع عمليات التفويت و الإحالات فهي لا تتمّ إلا عن طريق أذون قضائية.

مقرّرة اللجنة

خنساء بن حراث

رئيس اللجنة

عبد اللطيف المكي